

المشاريع دعوة صريحة من الصحافة الاسرائيلية بنفريخ قسم كبير من سكان القطاع للحد من النشاط الغدائي « نلو ان الحكومة تخرج من مخيمات اللاجئين في القطاع ١٥٠ الفا من السكان وتوزعهم على مدن الضفة الغربية ، فلا شك بأنه سيطراً انخفاض كبير على اعمال الارهاب والقتل . في الضفة الغربية هناك امكنة سكن وعمل كافية . ان تخفيف الكثافة السكانية في القطاع يساعد ايضا على رفع مستوى السكان في مخيمات اللاجئين » ( هارتس ١٤/٧/٧١ ) .

وفي اواخر شهر تموز قدم وزير الدفاع خطة عرفت باسمه تجمع بين المشروعين السابقين ، تستهدف تخفيف الكثافة السكانية في المخيمات ، بنقل قسم من السكان ( حوالي عشرة آلاف لاجيء ) الى مبان سكنية داخل القطاع والعريش تكتمل خلال ثلاثة اعوام وتقدر تكاليفها بـ ٩٠ مليون ليرة اسرائيلية ، كما وتعتمد على شق طرق أمنية داخل المخيمات . وقد بدأت السلطات الاسرائيلية بالفعل بتنفيذ هذه الخطة في اكبر مخيمين في القطاع ، حيث شرعت بشق الطرق الواسعة داخل الازقة وهدم البيوت المجاورة لتلك الشوارع ، واخذت تنقل العائلات التي اصبحت بدون مأوى الى منازل معدة لها في العريش ، وقد جرى ذلك في ظل احتياطات امن مشددة ووسط مظاهرات تادتها النساء ضد سياسة التهجير . وذكرت صحيفة دافار ان عددا كبيرا من العائلات التي تعرضت منازلها للهدم قد فضلت الاختفاء عن اعين السلطات الاسرائيلية ، وترتيب امورها عند اقاربها على نقلها الى العريش . وذكرت ايضا على لسان احد سكان المخيمات : « اذا كانوا يريدون ان ينقلوننا من هنا فليسألوننا اين نريد ان ننقل . انني مستعد ان انتقل الى بيتي في حمارة » ( قرية في فلسطين المحتلة ) وقال آخر : « انني مستعد ان انتقل من هنا ، ولكن الى يافا » ( دافار ٢٩/٧/٧١ ) .

والسؤال هو هل تنجح السلطات الاسرائيلية في حملتها التي راغقت حملة تصفية النظام الاردني للوجود الغدائي في الضفة الشرقية ؟ ان ذلك لامر مستبعد لسبب بسيط : التنظيم القوي والسرية التامة والمطلقة لعناصر المقاومة وقادتها في القطاع .

ع ٠ م

هذه التدابير حول القطاع برمتها خوفا من احتمال تماعد مساعد المقاومة وامتداده الى المستوطنات الاسرائيلية فأقدمت على بناء سياج امن على امتداد « الخط الاخضر » حول القطاع ومن المقرر ان يكون العمل به قد انتهى في شهر آب من هذا العام . هذا علاوة على انتهائها قبل مدة بسيطة من شق طريق امني طوله ٨٠ كم على امتداد الخط الاخضر ، معد لاعمال الدورية لحماية المستوطنات الاسرائيلية من المقاومين العرب .

سياسة التهجير : من اخطر السياسات التي اتخذتها السلطات الاسرائيلية تجاه القطاع سياسة التهجير ، التي بدأت تمارسها في اواخر شهر تموز من هذا العام . ومما يلفت النظر ان سياسة الحزم والشدة تجاه المقاومة في القطاع تأتي دائما في اعقاب ضرب النظام الاردني للمقاومة او مصاحبته له . ففي اغتصاب مجزرة ايلول قامت السلطات الاسرائيلية بحملة كبيرة طيلة شهر يناير استهدفت تصفية الوجود الغدائي في القطاع ، الا ان النتيجة كانت على عكس ما ارادت ، وخلال حملة توز الاردنية والتي استطاع النظام الاردني فيها تصفية الوجود الغدائي في الاردن ، اقدمت السلطات الاسرائيلية على اتباع سياسة كانت تخشى من الازدحام عليها في السابق ، سياسة التهجير . ومن الجدير بالذكر ان فكرة تهجير قسم كبير من سكان القطاع الى خارج القطاع فكرة قديمة ظهرت مع اشتداد حدة الصراع بين المقاومة وقوات الاحتلال ، وعبرت عن نفسها في مشاريع عدة اشهرها « مشروع رعانان غابيتس » الذي يستهدف توطين ٥٠ الفا من لاجئي غزة في منطقة العريش ، وقد اكد « غابيتس » في مشروعه الذي يمتد على مئتي صفحة ان القضية الاساسية هي قضية اللاجئين وان مشروعه يأتي ليحل مشاكل العمل بشكل لا يخلد توطين اللاجئين في القطاع ولا داخل اسرائيل . غير ان الحكومة رفضت مشروعه قبل عامين . وهناك مشروع آخر تقوم به هيئة تعرف باسم « صندوق الامانة للتطوير العام وتوطين اللاجئين » وقد اقامت هذه الهيئة التي يديها وزير المواصلات شمعون بيرس ، حتى الان في قطاع غزة الف غرفة وهناك الف اخرى في طور البناء بغرض التخفيف من الكثافة السكانية في المخيمات . وراغقت هذه